

بيان المشكلة

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أكثر المناطق التي تعاني من شح المياه في العالم، وتعتبر الزراعة أكبر قطاع مستخدم للمياه في المنطقة حيث تلعب دوراً حيوياً في اقتصادات دولها وتمثل العمود الفقري لأسواق العمل في المناطق الريفية. لذلك، يفرض شح المياه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة خاصة بعدما تفاقمت بسبب تدهور الأراضي، وأصبحت تؤثر سلباً على إنتاج الغذاء وسبل العيش، لا سيما بالنسبة للنساء الريفيات والأسر ذات الدخل المنخفض والشباب واللاجئين وكذلك البيئة الأوسع عموماً إضافة إلى التغيرات المناخية الذي ضاعفت هذه المشكلات، والمتمثلة بشكل خاص في التصحر وموجات الجفاف المتكررة والشديدة وموجات الحر والعواصف الرملية والفيضانات. ومن أجل ضمان فعالية واستدامة التدخلات لمواجهة هذه التحديات، ثمة ضرورة للتعاون القوي والوثيق بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمحلي.

يتمثل الأساس الجوهرى لمشروع المرونة في إمكانية تعزيز الأمن المائي والغذائي في المناطق الزراعية في المنطقة من خلال تبني حلول مرنة لإدارة المياه وحماية

الطبيعية (RNBWS). هذه الحلول مُصممة بشكل ملائم وتشاركي تؤدي بدورها إلى زيادة قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات في الريف على الصمود، وهي حلول متكاملة تعتمد على الطبيعة وإدارة المياه الزراعية. وبشكل عام، يمكن لهذه التدخلات مجتمعة أن تعزز توافر المياه (بما في ذلك تحسين جودتها) وخفض الطلب على المياه المستخدمة للأغراض الزراعية أو زيادة إنتاجيتها.

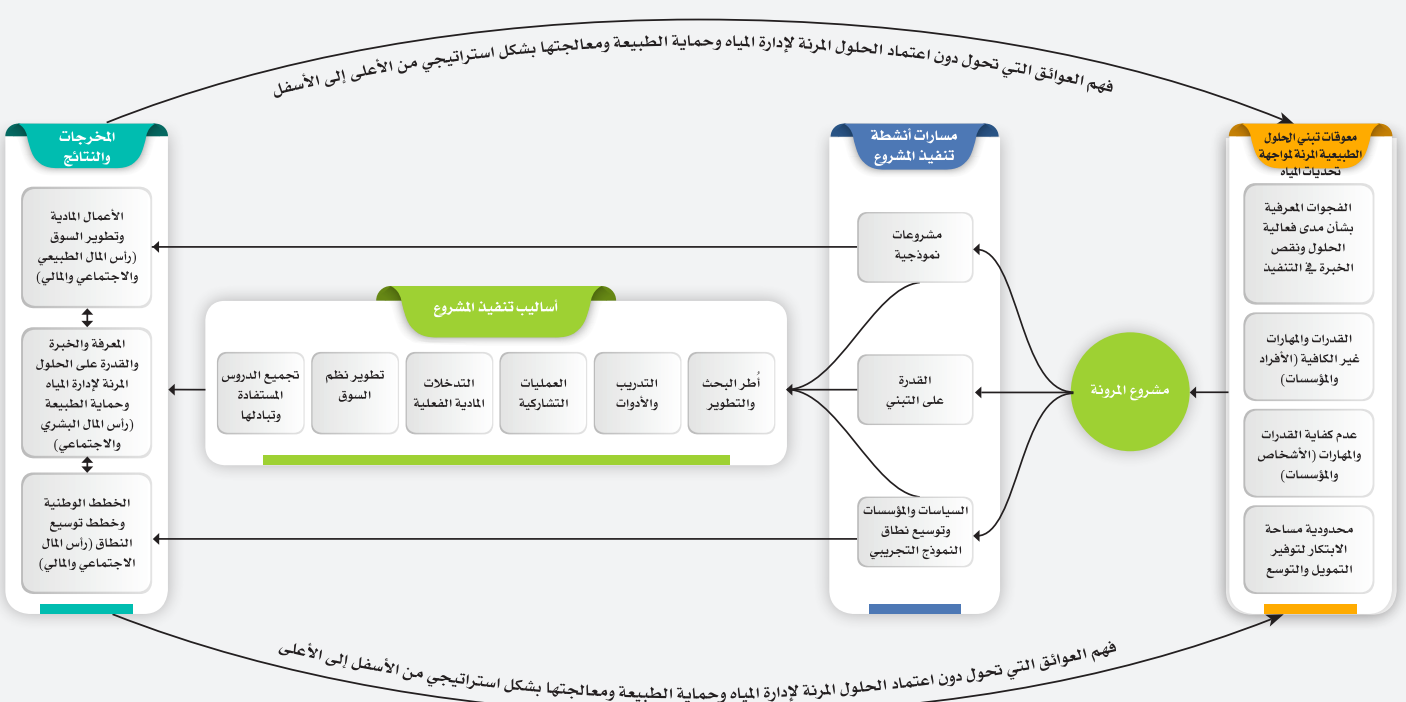
إلا أنه يوجد في الوقت الراهن العديد من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ نظام الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في المنطقة والمتمثلة في:

- الفجوات المعرفية بشأن مدى فعالية الحلول ونقص الخبرة اللازمة لتنفيذها.
 - المعوقات التقنية والاجتماعية والاقتصادية.
- ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات والمؤسسات، بما في ذلك الجهات الفاعلة في السوق، تفتقر إلى القدرات والمهارات الكافية لتنفيذها بالإضافة إلى محدودية مساحة الابتكار لتمويلها والتوسع فيها.

أهداف مشروع المرونة

تتمثل الأهداف الأساسية لمشروع المرونة في التصدي لهذه المعوقات وتيسير تبني الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة على نطاق واسع وملامم للسياسات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال: (١) إظهار مدى فعالية هذه الحلول، (٢) تعزيز وتمكين وتحفيز القدرات الوطنية لتنفيذها.

سيُحقق مشروع المرونة هذه الأهداف من خلال التنفيذ التشاركي لمشروع نموذجي للحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في كل بلد من بلدان المشروع (مصر، الأردن، لبنان، فلسطين). ويتضمن المشروع عناصر خاصة ببناء القدرات وزيادة الوعي والتدريب للوصول إلى فهم أفضل للحلول، وتطوير الأدوات التقنية



المشروعات النموذجية

القدرات وتفاعلات السوق، ويسعى التعاون في تنفيذها بين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الوطنيين - والخبراء التقنيين من المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) والاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) والشركاء المحليين - إلى تعزيز وتمكين وتحفيز القدرات الوطنية لتبني الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة على نطاق أوسع، وهذا يشمل ضمن أمور أخرى، دعم وتوجيه المقترحات لتوسيع نطاق تطبيق هذه الحلول.

المشروعات النموذجية هي عبارة عن حالات اختبارية لإثبات مدى فعالية الحلول المرنة لإدارة قضية شح المياه. وتتأصل التدخلات المتكاملة في تقنيات إدارة المياه الزراعية والبيئية المتطورة وفهم أنظمة السوق المحلية. ويجري اختيارها وتصميمها وتنفيذها وتقييمها عن طريق عمليات تشاركية دقيقة مع التركيز على الإشراف العادل للمرأة.

تعمل هذه المشروعات النموذجية على توجيه جهود المشروع نحو بناء



مزرعة خيار مروية بالمياه الجوفية مع وجود مراعي في الخلفية (رأس الفارعة، الأراضي الفلسطينية المحتلة)



مزرعة مروية بالمياه الجوفية على المنحدرات القاع، لبنان



تدفق الينابيع، قنوات التحويل، وخلفية الوادي الأردن، وادي السير (الصورة: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة)



مزرعة بها زراعات مختلطة دلتا النيل - مصر

المشاركة عبر مستويات المشروع

المستويات الوطنية والمحلية من خلال التعاون في المشروع النموذجي لتحقيق نتائج مستدامة ودعم نقل المعرفة، كما ستدعم تلك الفرق تطوير الأدوات وتنفيذ التدريبات.

كذلك، يشارك مشروع المرونة مع منظمات المجتمع المحلي (حكومية وشبه حكومية وغير حكومية) في تخطيط وتنفيذ المشروعات النموذجية.

تحظى كل دولة بلجنة استشارية وطنية للمشروع (NPAC) تضم أعضاء من الهيئات الحكومية المركزية الأساسية مثل وزارات المياه والبيئة والزراعة فضلاً عن منظمة مجتمع مدني وخبير في مجال النوع الاجتماعي. يركز دور أعضاء اللجنة الاستشارية على الإشراف على المشروع، بما في ذلك ضمان ارتباطه بالسياسات الوطنية والعمليات والأولويات المؤسسية.

رحبت اللجان الاستشارية الوطنية للمشروع بتشكيل فرق عمل تربط بين

نُهج التعلُّم والإجراءات المؤدية إلى التحول في منظور النوع الاجتماعي

القدرات لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة من خلال تطبيق السياسات الأشمل.

وبشكل توافقي، يعمل هذا النهج على تعزيز دور المرأة الريفية والفئات المهمشة، وبناء قدرات أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمحلي لتعميم المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في التطبيق الشامل لنُهج الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة.

يشارك كل من الرجال والنساء في كل مستوى من مستويات المشروع، وبناءً على ذلك، سيقوم المشروع بتنفيذ آليات تدخل اجتماعية تسعى إلى التحول في منظور النوع الاجتماعي من خلال تبني نهج تصاعدي من القاعدة وصولاً إلى القمة، ونهج تنازلي من القمة إلى القاعدة، حيث ستضمن منظمات المجتمع المحلي الإشراف والتمثيل العادل للنساء والفئات المهمشة في تصميم وتنفيذ التدخلات المتكاملة. كما ستساهم في رفع الوعي لدى فرق العمل واللجان الاستشارية الوطنية للمشروع. وسيضمن النهج التنازلي بناء

شركاء المشروع

- **مصر** - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (سيدياري)
- **الأردن** - وزارة المياه والري
- **لبنان** - وزارة الطاقة والمياه، جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL)
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة** - سلطة جودة البيئة، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (PHG)

المرونة هو مشروع مدته خمس سنوات مُمول من حكومة المملكة المتحدة ممثلة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCDO)، ويُنفذ المشروع بقيادة المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) بالشراكة مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ولديه نقاط اتصال وطنية وشركاء محليون هم:

